حالة المعابر في قطاع غزة
2020/3/1 - 2020/3/31

يتزامن إصدار هذه النشرة مع الإجراءات التي اتخذتها معظم دول العالم للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد Covid 19، والتي استدعت فرض قيود على الحركة والتنقل. وقد فرضت السلطات الإسرائيلية المحتلة والسلطة الفلسطينية منذ أوائل مارس الجاري، قيود على الحركة من وإلى قطاع غزة. وانعكست هذه الإجراءات بشكل سلبي على سكان قطاع غزة، الذين كانوا يعانون من تدهور كارثي في الأوضاع المعيشية والحياتية، بفعل الحصار الإسرائيلي المتواصل والقيود على حركة نقل البضائع وتنقل الأفراد المفروضة على قطاع غزة منذ 13 عاماً، والتي تسببت في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في القطاع إلى معدلات غير مسبوقة.

وقد تسببت الإجراءات المشددة التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية المحتلة في تقليص عدد الأشخاص والفئات المحدودة التي كان يُسمح لها بالمرور عبر معبر بيت حانون، حيث مُنعت كافة الفئات من اجتياز المعبر، وسُمح بالدخول فقط لحالات إنسانية محددة. وقد شهد شهر مارس انخفاض عدد المرضى الذين سُمح لهم بالسفر للعلاج في الخارج بشكل حاد خلال شهر.

وفي وقت متزامن، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال (شهر مارس) حصارها المفروض على قطاع غزة للعام الثالث عشر على التوالي، حيث استمرت فرض قيودها المشددة على حركة وتنقل سكان قطاع غزة، وما زالت ترفض السماح لمعظم سكان القطاع الخروج منه أو العودة إليه من خلال معبر بيت حانون "ايرز". كما واصلت السلطات المحتلة منع توريد مئات السلع والمواد الأساسية، التي تعتبرها "مواد مزدوجة الاستخدام"[1]. وقد نجم عن ذلك مزيد من التدهور على الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية، وأوضاع البنية التحتية. كذلك استمرت في حظر تصدير منتجات قطاع غزة، واستثنت .من ذلك كميات محدودة جداً من المنتجات الزراعية، لا تتجاوز 10% من معدل الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار.

القيود على حركة الأفراد

- شـددت سـلطات الاحتلال الإسـرائيلي من إجراءات القيود على حركة وتنقل سـكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايرز"، ومنذ أوائل شـهر مارس، منعت مرور كافة الفئات التي كانت تسـمح بمرورها في نطاق ضـيق جداً، وهي: المرضـى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقوهم؛ المواطنون الفلسـطينيون حملة الجنسـية الإسـرائيلية؛ الصـحفيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسـانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السـجون الاسـرائيلية، وبعض المسـافرين عبر معبر الكرامة. وفي المقابل اسـتمرت واصـلت السـماح بمرور عدد من الحالات الإنسـانية المحددة بشكل ضيق، ومعظم من سُمح لهم بالمرور هم من المرضـى، الذين يعانون من أمراض خطيرة ومستعصية، ولا يوجد لهم علاج في قطاع غزة.
- **المرضى:** عرقلت سلطات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون "ايرز" خلال شهر مارس سفر مئات المرضـى المحولين للعلاج في المسـتشـفيات الإسـرائيلية أو مسـتشـفيات الضـفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها الرفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض لمقابلة أمنية. وبحسب وزارة الصـحة فإن سلطات الاحتلال عرقلت سفر 538 من مرضـى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل 1275 طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (42.1%%) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سـلطات الاحتلال رفض 44 طلباً لأسـباب أمنية (3.4%)، ولم ترد على 153 طلباً (12%)، وأخرت الردود (تحت الدراســة) على 108 طلبات (8.4%)، فيما طلبت الســلطات المحتلة من 22 مريضـاً تغيير مرافقيهم (1.7%)، وتأخر سفر 211 مريضاً (16.5%) بذرائع مختلفة.

[1] - تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية.

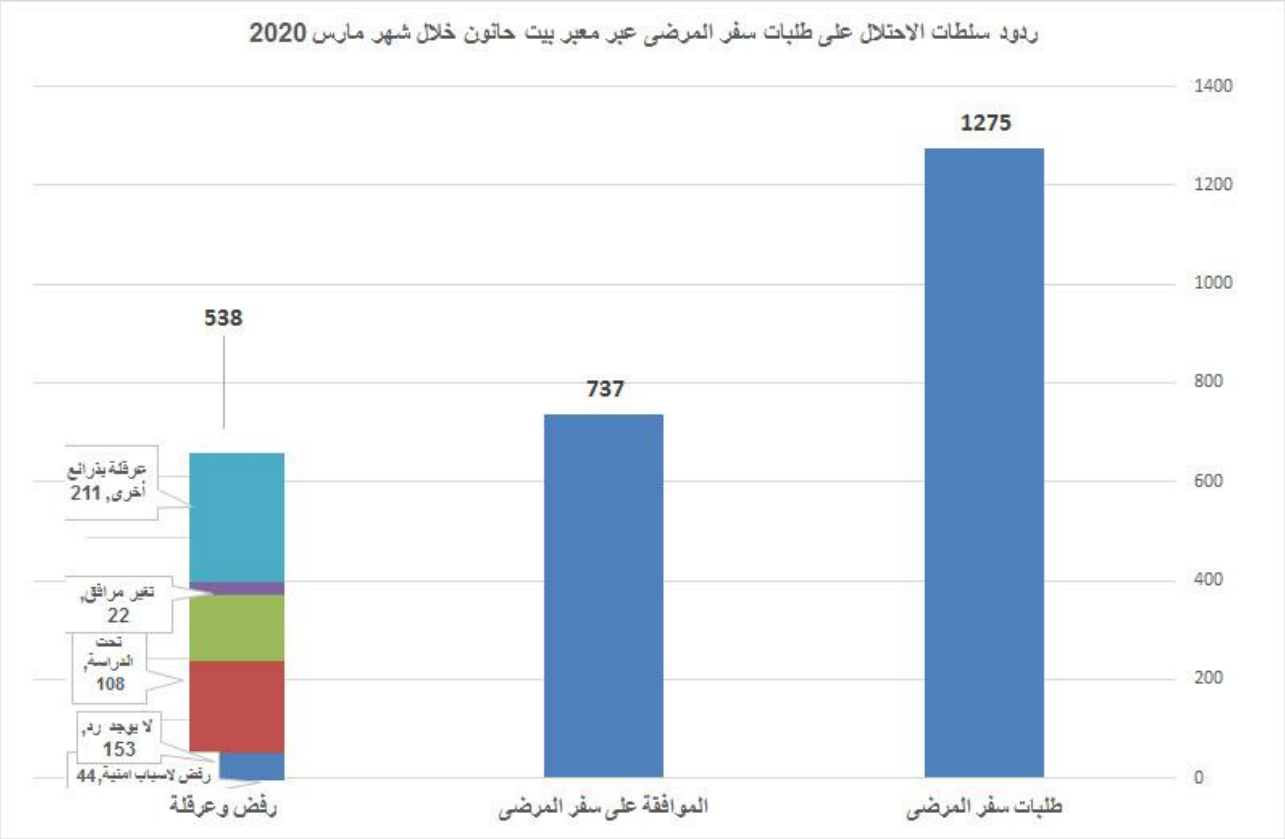

- استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض القيود على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرين من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.
- وفقاً لبيانات وزارة الشؤون المدنية، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر مارس لـــ 6352 مواطناً بمغادرة قطاع غزة، فيما عاد إليه 7469 مواطن. وخلال نفس الفترة سمحت لـــ 158 أجنبياً بالوصول إلى قطاع غزة، وفي المقابل غادر القطاع 180 أجنبي. ولا تعبر هذه الإحصـــائيات عن عدد الأشـــخاص المســـموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصـاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصـريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد. وتشمل الفئات المسموح لها بالمرور من خلال معبر بيت حانون: العاملون في المنظمات الدولية، الدبلوماسيون، أصحاب الحاجات شخصية، المسافرين عبر معبر الكرامة "جسر اللنبي"، وعرب 1948.
- **زيارات المعتقلين:** لم تســـمح ســـلطات الاحتلال خلال شـــهر مارس لذوي المعتقلين، بزيارة أبنائهم في الســـجون الإسرائيلية. ويعتبر حرمان زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية مخالفاً للتفاهمات التي تم التوصل إليها بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. ويتعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. وتزامن استمرار الحصار الإسرائيلي مع الإجراءات المشددة التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية المحتلة للحد من انتشار فيروس كورونا،

القيود على حركة البضائع والسلع

- رغم استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع إلى قطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتوريد 9309 شاحنة. وقد أغلق المعبر خلال شهر مارس لمدة 10 أيام، أي ما يعادل (32.2%) من أيام الفترة التي يغطيها التقرير.

- **استمرار حظر صادرات قطاع غزة:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأخرى إلى اسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر مارس بتصدير 374 شاحنة، منها 211 شاحنة إلى الضفة الغربية، و40 شاحنة إلى إسرائيل، و23 شاحنة للعالم الخارجي. وتحتوي الشاحنات المصدرة على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس. وتعادل صادرات شهر مارس 6% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.

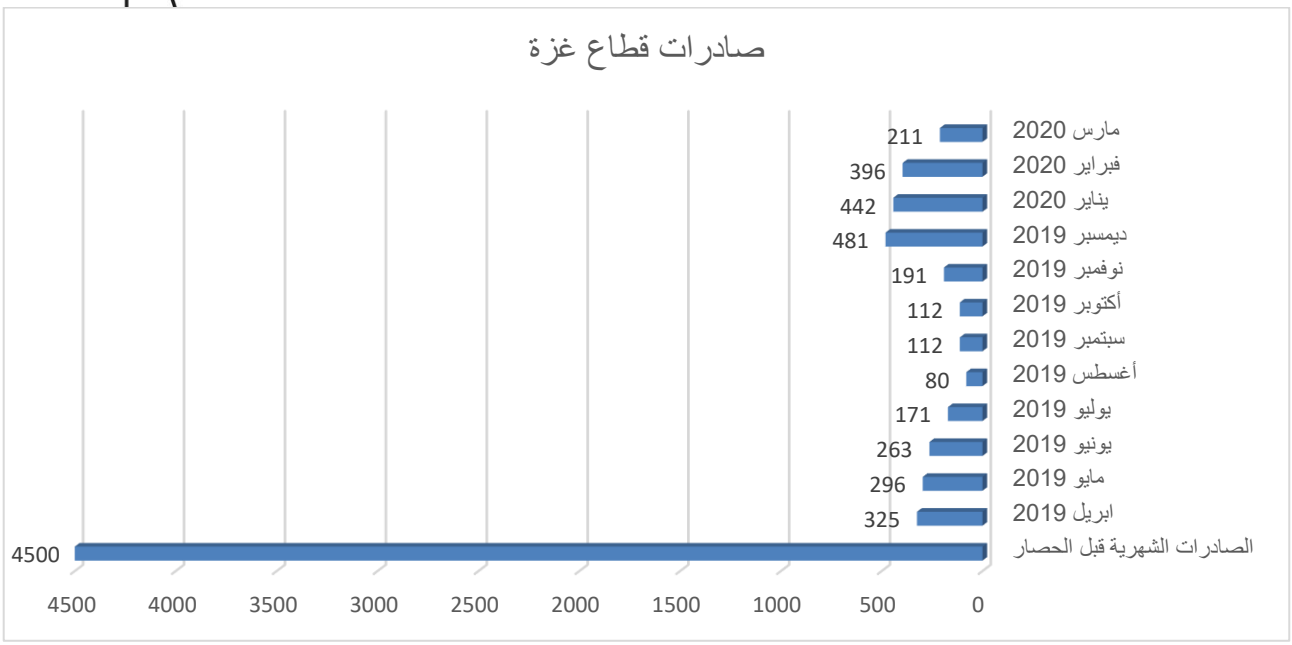

- تسببت سياسة الحصار الإسرائيلي والانقسام الداخلي في ضعف الجهاز الطبي في قطاع غزة وهشاشته. ووفقاً لمتابعات المركز،وبيانات وزارة الصحة، فإن الجهاز الطبي لن يكون بمقدوره التعامل مع المرضى المصابين بفيروس كورونا، إذا ما وصل عددهم لبضع عشرات، بسبب نقص الإمكانيات الخاصة اللازمة لعلاج هؤلاء المرضى، لا سيما أن علاجهم يحتاج لأجهزة طبية ومخبرية ومستلزمات وأدوية من نوع خاص، لا تتوفر في المستشفيات والمراكز الطبية في قطاع غزة.
- أكد مسئولي وزارة الصحة في غزة لباحث المركز وجود نقص كبير في احتياجات الوزارة لمواجهة فيروس كورونا. فقد أفاد الأستاذ هاني الوحيدي، مدير وحدة نظم المعلومات في وزارة الصحة أن القطاع الصحي في قطاع غزة يمتلك 110 أسرة عناية مركزة للبالغين، منها 78 في مستشفيات وزارة الصحة (الشفاء 36، الأوروبي 17، الأقصى 10، الإندونيسي 9، وناصر 6)، بينما تمتلك المؤسسات الأهلية 12 سريراً (القدس 7، والخدمة العامة 5)، والخدمات الطبية العسكرية 7 أسرة في مستشفى كمال عدوان، والقطاع الخاص يمتلك 13 سريراً (مستشفى الحياة 8، ومستشفى الحلو 5). وبحسب تقرير المستشفيات فإن نسبة اشغال أسرة العناية المركزة في مستشفيات وزارة الصحة بلغت 72%، وهذا يعني أنه في حال انتشار فيروس كورونا، فإن أسرة العناية المركزة التي ستكون متوفرة في وزارة الصحة 22 سريراً فقط من أصل 78 سريراً.
- يبلغ عدد أجهزة التنفس الصناعي العاملة في وحدات العناية المركزة للبالغين 96 جهازاً، منها 63 جهازاً في مستشفيات وزارة الصحة (الشفاء 23، الأوروبي 15، الأقصى 9، الإندونيسي 10، ناصر 6)، بينما يوجد في المؤسسات الأهلية 9 أجهزة (مستشفى القدس 5، مستشفى الخدمة العامة 4). ويتوفر جهاز تحليل غازات الدم في 7 مستشفيات فقط (الشفاء، ناصر، القدس، كمال عدوان، الخدمة العامة، الحلو، والحياة)، بينما لا يتوافر في 3 مستشفيات (الإندونيسي، الأوروبي، والأقصى).
- ووفقاً لما سبق فإن وزارة الصحة في غزة تحتاج بشكل عاجل لتجهيز مزيد من غرف العناية المركزة، وأجهزة التنفس والأجهزة الخاصة بتشخيص المصابين بفيروس كورونا. كما تحتاج الوزارة إلى أطقم الوقاية المخصصة لحماية الطواقم الطبية والنظارات الواقية، والأدوية والمستهلكات الطبية لمواجهة فيروس كورونا.
- ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً مشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 62 صنفاً، تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد:

معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

- تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمَح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان تعقيد هذه العملية، حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركزة في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تمت الموافقة على دخولها. ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكلفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

- **الحركة على معبر رفح البري:**

اتخذت السلطات في غزة وبالاتفاق مع السلطات المصرية قراراً بإغلاق فتح معبر رفح الحدودي، وذلك ضمن حالة الطوارئ المعلنة في قطاع غزة للحد من انتشار فيروس كورونا. وقد عمل المعبر استثنائياً بالاتجاهين (قدوم ومغادرة الحالات الإنسانية) لمدة 7 أيام فقط، وعمل لعودة المواطنين في تجاه واحد فقط لمدة 7 أيام.

وتمكن خلال الفترة التي يغطيها التقرير 2697 مواطنين من مغادرة قطاع غزة، فيما عاد إلى القطاع 4115 مواطناً، و10 حالات وفاة، وأرجعت السلطات المصرية 398 مواطناً، ومنعتهم من السفر، من دون إبداء أسباب. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قادرين على السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.

ويعاني المسافرون من سكان قطاع غزة من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة. وتتسبب هذه الإجراءات في إطالة مدة رحلة العودة من القاهرة إلى معبر رفح لعدة أيام، يبيت فيها المسافرون في السيارات والاستراحات العامة، بعد أن كانت تستغرق أقل من 6 ساعات.

هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي

"تم اصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي. ان محتويات هذه النشرة هي من مسؤولية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ولا تعكس بأي شكل من الاشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي. "